وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 11 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

«الحياد الصفري 2060».. نهج شامل لإدارة الانبعاثات

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

التحول للتنمية الخضراء والتحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون ومساعدة البلدان الأخرى يعزز الجهود في العمل المناخي، حيث تخطط المملكة لتحقيق أهداف الحياد الصفري بحلول عام 2060 من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون. وسيساهم هذا الهدف الطموح والنهج المستدام، بشكل كبير في تحقيق المستهدفات العالمية لمكافحة التغير المناخي وتسريع رحلة المملكة للتحول إلى الطاقة النظيفة.

وفي هذا الشأن ناقشت جلسة «الاقتصاد الدائري للكربون نحو الحياد الصفري من الانبعاثات: نهج شامل» أبرز الإجراءات التي اتخذتها المملكة منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 لتوسيع نطاق عملها في جهود التعامل مع تحديات المناخ، وتقديمها إطار الاقتصاد الدائري للكربون الذي يُعد نهجًا شاملاً متكاملاً يعتمد على أدوات متعددة لإدارة الانبعاثات.

ضمن جلسة مؤتمر التعدين الدولي في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكد د. عبدالله النبهان، المدير الأعلى لمركز المسح والتنقيب، بهيئة المساحة الجيولوجية السعودية أن منطقة الدرع العربي تحتوي العديد من الثروات المعدنية المطلوبة في مجال الطاقة الخضراء.

من جهته وخلال جلسة مؤتمر التعدين الدولي أكد د. ثامر الدعجاني، مدير أبحاث التعدين والهيدروكربونات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على دور الأبحاث في معرفة الأثر الاقتصادي والبيئي للموارد المعدنية ومعالجتها وآلية تحسين سلاسل التوريد لتلك المعادن.

وقال المشرف العام على مؤتمر التعدين الدولي، علي المطيري ضمن جلسة المؤتمر في أسبوع المناخ: «المؤتمر يهدف إلى تشكيل مستقبل المعادن من خلال نقاشات دولية بين ذوي العلاقة من شأنها أن تسهم في توفير سلاسل إمداد مستدامة وموثوقة للمعادن الاستراتيجية.» وتحدّث سفير فرنسا لدى المملكة عبر منبر الجلسة العامة لاسبوع المناخ بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، عن ضرورة تسريع عجلة العمل من أجل المناخ الآن. وتحدث الرئيس التنفيذي البرنامج الوطني للثروة الحيوانية والسمكية د. علي الشيخي عن دور الطحالب في تحقيق الامن الغذائي والحد من آثار التغير المناخي، للوصول إلى مستقبل آمن ومستدام.

وقدم المدير التنفيذي لبرنامج العربي للتنمية الدكتور ناصر القحطاني رؤى ملهمة مع أعضاء اللجنة الموقرين خلال جلسة «تغير المناخ والأمن الغذائي وشددت المناقشة على الدور الحيوي لصغار المزارعين في مواجهة التحدي المناخي. وأضاف سيمون ستيل الأمين التنفيذي لمكتب لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي، على تحديات تغير المناخ التي تواجهها المنطقة وضرورة التحول الاقتصادي لبناء مستقبل مرن ومستدام للمنطقة.

كما بين الخبير في التغير المناخي د. محمود محي الدين، هناك فرص لا حصر لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكيف، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود في مواجهة المناخ، وتعزيز التعاون الدولي. ويمكن لمنطقتنا أن تكون جزءاً من الحل لهذا التحدي العالمي.

من جانبهم أكدت وزير التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات مريم المهيري، أن أسبوع المناخ بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا يأتي في توقيت مهم قبل انطلاق مؤتمر الأطراف COP28 في دولة الإمارات، ويستهدف أسبوع المناخ في المملكة العربية السعودية تبادل الرؤى والحلول تمهيداً للمزيد من المناقشات خلال المؤتمر الذي يرمي إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ.

وأشارت المهيري، تتشارك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من آثار التغيرات المناخية والتي تتطلب حلولاً أكثر فاعلية وبسرعة قصوى من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة تلك المتغيرات والتكيف معها، ونرى في دولة الإمارات أن علينا التحرك سريعاً من أجل قيادة تحول عادل ومنصف للطاقة في دول المنطقة، عن طريق استبدال نظم الطاقة التقليدية بأخرى نظيفة ومتجددة، بما يضمن في الوقت نفسه أمن الطاقة في المستقبل.

النفط يتراجع مع حذر المستثمرين من تداعيات اضطرابات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء بعد صعودها أكثر من 4 %، في الجلسة السابقة، مع توخي المتعاملين الحذر مع ترقب احتمالات انقطاع الإمدادات وسط اشتباكات عسكرية بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية.

وانخفض خام برنت 56 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة إلى 87.59 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 56 سنتا أو 0.6 بالمئة إلى 85.82 دولارا للبرميل.

وارتفع الخامان القياسيان أكثر من 3.50 دولارات يوم الاثنين مع إثارة الاشتباكات مخاوف من أن الصراع قد يمتد إلى ما هو أبعد من غزة إلى المنطقة الغنية بالنفط.

وقال محللو آي إن جي يوم الثلاثاء: «لا يزال هناك الكثير من عدم اليقين في الأسواق في أعقاب الهجمات التي وقعت في إسرائيل خلال عطلة نهاية الأسبوع»، مضيفين أن أسواق النفط تقوم الآن بتسعير علاوة المخاطرة.

وأضاف محللو آي إن جي «إذا تبين أن التقارير عن تورط إيران صحيحة، فإن هذا من شأنه أن يوفر دفعة أخرى للأسعار، حيث نتوقع أن نرى الولايات المتحدة تفرض عقوبات نفطية على إيران بشكل أكثر صرامة. وهذا من شأنه أن يزيد من تشديد السوق الضيقة بالفعل».

ورغم أن إسرائيل تنتج كميات قليلة للغاية من النفط الخام، فإن الأسواق تشعر بالقلق من أنه إذا تصاعد الصراع فإنه قد يضر بإمدادات الشرق الأوسط ويؤدي إلى تفاقم العجز المتوقع لبقية العام. وقالت مصادر يوم الاثنين إن ميناء عسقلان الإسرائيلي وميناء النفط التابع له أغلقا في أعقاب الصراع.

وقال متحدث باسم البيت الأبيض يوم الاثنين إن إيران متواطئة على الرغم من أن الولايات المتحدة ليس لديها معلومات استخباراتية أو أدلة تشير إلى مشاركة إيران المباشرة في الهجمات.

وقال فيفيك دهار، محلل سلع التعدين والطاقة في بنك الكومنولث الأسترالي: «نقطة قلقنا تتعلق إلى حد كبير بإمدادات النفط وصادراته من إيران، وإذا وجدت الولايات المتحدة أدلة تشير إلى تورط إيران بشكل مباشر، فإن التخفيض الفوري في صادرات النفط الإيرانية يصبح حقيقة واقعة».

وقال دهار: «ما زلنا نعتقد أن خام برنت سيستقر في نهاية المطاف بين 90 و100 دولار للبرميل في الربع الأخير من عام 2023»، مضيفًا أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يزيد من خطر وصول العقود الآجلة لخام برنت إلى 100 دولار للبرميل وما فوق.

وفي إشارة أكثر إيجابية للإمدادات، أحرزت فنزويلا والولايات المتحدة تقدما في المحادثات التي يمكن أن توفر تخفيف العقوبات على كاراكاس من خلال السماح لشركة نفط أجنبية إضافية واحدة على الأقل بالحصول على النفط الخام الفنزويلي في ظل بعض الشروط.

وقال دهار إن تأكيد الولايات المتحدة لتورط الحرس الثوري في الهجوم سيحفز على تطبيق أكثر صرامة للعقوبات الحالية على إيران، والتي تم تطبيقها بشكل ضعيف هذا العام بسبب المخاوف من ارتفاع أسعار الوقود.

وأضاف أن ذلك قد يدفع برنت فوق 100 دولار للبرميل، وقال دهار: «إذا رأينا إلقاء اللوم من قبل الولايات المتحدة على إيران في ذلك، فقد نرى الكثير من الزيادة هذا العام في صادرات النفط الإيرانية معكوسة»، «وسيكون التأثير على السوق نحو 0.5 إلى 1 في المئة من العرض العالمي - وهذا كبير». وأدت الهجمات التي وقعت في مطلع الأسبوع إلى تراجع أوسع في الأصول الأخرى. وانخفضت الأسهم الأوروبية، حيث انخفض مؤشر ستوكس أوروبا 600 بنسبة 0.1 في المئة. وخسر مؤشر داكس الألماني 0.7 بالمئة. وارتفع الدولار 0.5 في المئة مقابل سلة من العملات النظيرة.

بينما ارتفعت الأسهم الآسيوية يوم الثلاثاء مع تراجع عائدات السندات، مدعومة بتصريحات مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) التي تميل إلى التيسير النقدي وتراجع أسعار النفط بعد صعود يوم الاثنين، لكن الأسواق ظلت حذرة وسط أعمال عنف في الشرق الأوسط.

وبدت أسواق أوروبا والولايات المتحدة أيضًا مستعدة للافتتاح على ارتفاع، مع ارتفاع العقود الآجلة لمؤشر فوتسي بنسبة 0.78 % والعقود الآجلة الصغيرة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.07 % بحلول الساعة 0504 بتوقيت غرينتش.

وقلص مقياس «إم إس سي آي» لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان مكاسب الصباح ليرتفع بنسبة 0.81 %. وأشار كبار مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الاثنين إلى أن ارتفاع عوائد سندات الخزانة يمكن أن يوجه البنك المركزي عن زيادة أسعار الفائدة، مما يساعد على تحفيز ارتفاع أسعار السندات بعد إغلاق تلك الأسواق في اليوم السابق في الولايات المتحدة وطوكيو.

ومن المقرر صدور سلسلة من البيانات الاقتصادية والتجارية، بما في ذلك التضخم الأميركي وبيانات الائتمان والتجارة الصينية، في الأسبوع المقبل. ومع ذلك، تراقب الأسواق عن كثب الاشتباكات العسكرية بين إسرائيل وحركة حماس الإسلامية الفلسطينية، بعد الهجوم المفاجئ الذي شنته حماس يوم السبت والذي أدى إلى مقتل مئات الإسرائيليين.

وقال الجيش الإسرائيلي منذ ذلك الحين إنه استدعى عددا غير مسبوق من جنود الاحتياط يبلغ 300 ألف جندي

ويفرض حصارا شاملا على قطاع غزة مما يزيد التوقعات بهجوم بري محتمل. وقال كيري كريج، استراتيجي السوق العالمية في بنك جيه بي مورجان لإدارة الأصول: «إنها أيام مبكرة جدًا لتقييم التأثير الحقيقي لما يحدث في الشرق الأوسط وما يعنيه بالفعل بالنسبة للأسواق». مضيفاً، «إذا استغرق الأمر وقتًا طويلاً وأشركنا المزيد من الجهات الفاعلة فيه، فمن الواضح أنه سيكون هناك تأثير أكبر على السوق من ذلك».وقفز مؤشر نيكي القياسي في اليابان بنسبة 2.5 %، في حين أغلق مؤشر ستاندرد آند بورز 200 الأسترالي مرتفعاً بنسبة 0.7 %، وكلاهما بقيادة أسهم الطاقة. وانخفض مؤشر سي إس آي 300 الصيني بنسبة 0.58 % مع اندفاع المستثمرين لبيع الشركات المنكشفة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ارتفع مؤشر هانغ سنغ بنسبة 1.1 %.

وحذرت أكبر شركة تطوير عقاري خاص في الصين، كانتري جاردن هولدنجز، من أنها قد لا تكون قادرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع الخارجية عند استحقاقها أو خلال فترات السماح ذات الصلة، مما يؤثر على قطاع العقارات المحاصر في البلاد.

وأغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع يوم الاثنين، مع ارتفاع أسهم الطاقة جنباً إلى جنب مع أسعار النفط. وأغلق مؤشر الطاقة مؤشر ستاندرد آند بورز 500 على ارتفاع بنسبة 3.5 %. وقال محللون من البنك الوطني الأسترالي في مذكرة إن رد الفعل الأولي للأسواق على التطورات في الشرق الأوسط كان نوبة من العزوف عن المخاطرة.

وقالوا: «ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن حجم التحركات تم احتواؤه نسبيًا، وفي كثير من الحالات، لم يتم الحفاظ على جميع التحركات». وقال الاقتصاديون لدى بنك أو سي بي سي، في مذكرة: «تشير الاضطرابات والتقلبات على المدى القريب إلى أن المخاطر الصعودية لأسعار النفط ستستمر».

وقالو «إن قضيتنا الأساسية هي أن التوترات قد تظل محصورة في غزة وإسرائيل، حتى لو طال أمد الصراع. وهذا سيؤدي إلى بعض التقلبات في أسعار النفط خلال فترات الصراع الشديدة، ولكن من شأنه أن يؤدي إلى عودة الأسعار إلى طبيعتها، بعد ردة الفعل غير المحسوبة».

وتخلى الذهب الفوري عن مكاسبه السابقة ليحوم حول 1860.6 دولار للأوقية، بعد أن صعد إلى أعلى مستوى في أسبوع يوم الاثنين مع بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة. وتراجع الدولار يوم الثلاثاء مع توقعات أسعار الفائدة الأميركية.

العملات الآسيوية تتجه نحو الانخفاض

وانخفضت عائدات سندات الخزانة لأجل عشر سنوات، والتي ارتفعت، بمقدار 12 نقطة أساس إلى 4.67 %.

وقالت انفيستنق دوت كوم، انتعاش النفط يتوقف مؤقتًا عند التحقق من الواقع حول تأثير الحرب بين إسرائيل وحماس. ولم يتم تداول النفط إلا ليوم واحد منذ تصاعد القتال بين إسرائيل وحماس، ومع ذلك فقد قام المتداولون بالفعل بالضغط على زر الإيقاف المؤقت عند ارتفاع السوق، للتحقق من تأثير الصراع.

وبعد ارتفاع أسعار الخام الأميركي ونظيره البريطاني برنت بأكثر من 4 % يوم الاثنين، تم تداول خامي النفط القياسيين بشكل سلبي بحلول ظهر يوم الثلاثاء في آسيا. وجاء توقف ارتفاع النفط في غياب تقديرات موثوقة حول عدد براميل النفط المنتجة أو المتداولة أو المشحونة خارج الشرق الأوسط والتي ستتعطل بسبب التوترات الأخيرة في المنطقة.

وفي يوم الاثنين، استقر خام القياس الأميركي على ارتفاع 3.59 دولارات، بعد ارتفاعه بنحو 4.50 دولارات عند أعلى مستوى في الجلسة ليصل إلى 87.23 دولارا. وانخفض سعر خام برنت المتداول في لندن لأكثر عقود ديسمبر نشاطًا 34 سنتًا أو 0.4 % إلى 87.81 دولارًا.

وفي الجلسة السابقة، أغلق برنت مرتفعا 3.57 دولارات، بعد أن ارتفع أيضا بنحو 4.50 دولارات عند أعلى مستوى للجلسة مثل خام غرب تكساس الوسيط ليصل إلى 89 دولارا.

وقال جون كيلدوف، الشريك في صندوق التحوط للطاقة في نيويورك، إنه من المهم كبح أي ارتفاع في أسعار النفط لمنع السوق من المضي قدمًا مرة أخرى، كما حدث في سبتمبر، على الرغم من المخاوف بشأن التضخم العالمي وركود النمو الأوروبي. مرة أخرى رأس المال.

وقال كيلدوف، وهو أيضاً معلق مخضرم حول تأثير الصراع في الشرق الأوسط على أسواق النفط: «لا تفهموني خطأ، فالحرب الدائرة الآن كبيرة». لكن هل يتم خنق تجارة النفط بالفعل بسبب هذا الصراع، بصرف النظر عن الضغط على العرض الذي تطبقه بالفعل أوبك +، أم أن ارتفاع أسعار النفط يتزامن مع التوترات الشاملة في المنطقة».

وقال كيلدوف: «لا بأس في تخصيص بعض المخاطر الجيوسياسية للنفط في مثل هذه المواقف، ولكن ليس إلى الحد الذي تصبح فيه المخاطر الجيوسياسية نفسها وجبة غداء مجانية للتجارة». وحتى الآن، لا يوجد دليل على أنه سيكون هناك انخفاض ملموس في البراميل بسبب هذه الحرب وحدها، وهذا يشمل أي حملة على صادرات النفط من إيران، التي تدعم كل ما يتعلق بحماس. وأضاف «وإلى أن نحصل على دليل على ذلك، لا ينبغي أن يتم تداول أسعار النفط الخام أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسبوع الماضي».

ووصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في خمسة أسابيع الأسبوع الماضي، مع انخفاض خام غرب تكساس الوسيط إلى 81.50 دولارًا وسعر خام برنت إلى 83.44 دولارًا.

ودعما لأسواق النفط يوم الاثنين، قال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن تخفيضات الإنتاج من قبل المجموعة العالمية لمنتجي النفط المعروفة باسم أوبك + ستستمر.

وقال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان على هامش مؤتمر للمناخ في الرياض: "أعتقد بصدق أن أفضل ما يمكنني قوله هو أنه لا ينبغي تحدي تماسك أوبك +". وأضاف: «لقد مررنا بالأسوأ، ولا أعتقد أننا سنضطر إلى المرور بأي موقف رهيب على الإطلاق». وأضاف الأمير عبدالعزيز بن سلمان: «نعم قد نتأخر في اتخاذ القرار بشأن ما يجب فعله، لكنني

لن أتخلى عن النهج الاحترازي، حتى لو تجاوز الأمر شهورا.

ولم ترد أنباء عن أي تغيير في الإمدادات الإيرانية، وهو ما كانت السوق تتطلع إليه بالفعل. والوضع الإيراني مهم لأنه من المعروف أن إيران تقف خلف حماس في جميع الأوقات. ولتعزيز هذه الفكرة، قال مستشار للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي إن طهران تدعم العملية ضد إسرائيل التي أفادت التقارير أنها أسفرت عن مقتل أكثر من 1000 شخص، وأدت إلى اختطاف عشرات الإسرائيليين على يد القوات البرية للجماعة المسلحة.

ومع تعهد الإسرائيليين برد متناسب على واحدة من أسوأ الهجمات على أراضيهم على الإطلاق، فإن الاشتباك المضاد ضد طهران، إما من جانب واحد من قبل القدس، أو بالقوة المشتركة للولايات المتحدة، يمكن أن يكون له تداعيات على تجارة النفط.

ومنذ أواخر عام 2022، غضت واشنطن الطرف عن ارتفاع صادرات النفط الإيرانية، متجاوزة العقوبات الأميركية. وكانت الأولوية في واشنطن للانفراج غير الرسمي مع طهران لإتاحة المجال أمام العالم لمزيد من التخفيضات قبل تخفيضات أوبك.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط الإيراني قد ارتفع بنحو 700 ألف برميل يوميا هذا العام - وهو ثاني أكبر مصدر للإمدادات الإضافية في عام 2023، بعد النفط الصخري في الولايات المتحدة فقط. ويمكن للبيت الأبيض أن يفرض هذه العقوبات على إيران الآن دعماً لإسرائيل.

وفي أوائل الأسبوع الماضي، وصل النفط إلى أعلى مستوياته في أكثر من عام عند 95 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط و97 دولارًا لبرنت، استجابةً لتخفيضات أوبك + الصارمة. ومن هناك، تراجعت السوق على خلفية العوامل الكلية والاقتصادية، حيث بلغت عوائد سندات الخزانة الأميركية أعلى مستوياتها في 16 عامًا وارتفع الدولار إلى أعلى مستوى في 10 أشهر، بينما وصل استهلاك البنزين -منتج الوقود رقم 1 في الولايات المتحدة- إلى أدنى مستوى موسمي له منذ 25 عامًا. وعلى وجه التحديد، انخفض الخام الأميركي بنسبة 9 % الأسبوع الماضي وخام برنت بنسبة 11 %، وهو أكبر انخفاض أسبوعي منذ مارس. لقد كانت عمليات بيع أعمق من أي ارتفاع أسبوعي في أسعار النفط خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

«عملاق الطاقة» تترقب مضاعفة صفقات الغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب المتزايد

الرياض

رفعت شركة أرامكو السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، سعر نفطها الخام لشهر نوفمبر، وفقاً لوثيقة للشركة صدرت يوم الخميس. وعادة ما تقود أسعار البيع الرسمية لأرامكو تحركات التسعير لصناعة النفط، بما في ذلك النفط من إيران والكويت والعراق، والتي سمحت للمملكة العربية السعودية بالقيادة.

وفي حين لم تتغير أسعار النفط الخام لجميع الدرجات في سوق أمريكا الشمالية، فقد شهدت أسعار النفط الخام لجميع الدرجات المتجهة إلى شمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط زيادات كبيرة.

وبالنسبة لشمال غرب أوروبا، تم رفع أسعار البراميل بمقدار 1.20 دولار للبرميل للخام الخفيف جدًا، و1.50 دولار للدرجات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. بالنسبة لسوق البحر الأبيض المتوسط، رفعت أرامكو سعر النفط الخفيف جدًا بمقدار 1.50 دولار للبرميل لشهر نوفمبر، ليصل إلى 7.70 دولار فوق سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال. ورفعت أرامكو سعر خاماتها الخفيفة والثقيلة والمتوسطة لسوق البحر الأبيض المتوسط بمقدار 1.90 دولار للبرميل، مع تحديد سعر الخفيف عند 6.30 دولار فوق خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال.

ولم تغير أرامكو سعر النفط الخفيف للغاية والمتوسط والثقيل إلى سوقها الثمينة، آسيا، لكنها رفعت سعر النفط الخفيف والخفيف بمقدار 0.50 دولار و0.40 دولار على التوالي. وهذا هو الشهر الخامس على التوالي الذي ترتفع فيه الصادرات العربية الخفيفة إلى آسيا.

عادةً ما تُصدر أرامكو أسعار البيع الرسمية الخاصة بها في اليوم الخامس من كل شهر تقريبًا، وعادةً ما يتم ذلك فقط بعد أن تتاح لـ أوبك + فرصة الاجتماع وتحديد تغييرات الإنتاج، إن وجدت.

وتبيع أرامكو نحو 60 ٪ من شحناتها من الخام إلى آسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، يتم مراجعة أسعارها كل شهر. والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند هي أكبر المشترين. كما رفعت الشركة جميع الأسعار للعملاء الأوروبيين وتركت معظم الدرجات الأمريكية دون تغيير.

والمملكة هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتتصدر مجموعة منتجي أوبك + إلى جانب روسيا. وقرر العديد من أعضاء التحالف الذي يضم 23 دولة، خفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميًا، قائلين إنه كان «إجراء احترازيًا» لتحقيق الاستقرار في السوق. وشرعت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في أوبك، مع بداية يوليو، بخفض الإنتاج بنسبة 10 ٪ إلى تسعة ملايين برميل يوميًا، وهو أكبر خفض لها منذ سنوات. وكان الخفض جزءًا من صفقة أوسع لأوبك + للحد

من إمدادات الخام حتى عام 2024.

وتدير أرامكو السعودية بشكل فاعل قاعدة احتياطياتها الوفيرة من المواد الهيدروكربونية من أجل زيادة القيمة على المدى البعيد إلى أقصى درجة ممكنة وتحسين معدلات الاستخلاص النهائي من حقولها. ونظر لحجم وعدد حقول الشركة وقدرتها الفائضة، فإن الشركة قادرة على المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج الإجمالي، عبر الاستفادة من المكامن الجديدة عند الحاجة لتحسين القيمة على المدى الطويل، وذلك من خلال تحسين محفظة أعمالها.

ويؤدي تنويع مصادر إمداد النفط الخام من المكامن الجديدة إلى خفض معدلات نضوب الحقول الحالية، وإرجاء تكاليف الآبار والمرافق الإضافية من أجل معالجة ارتفاع معدلات إزاحة السوائل الكلية في هذه الحقول.

وتقع الحقول الرئيسة لأرامكو السعودية على مقربة من بعضها البعض في المنطقتين الوسطى والشرقية من المملكة. وتضم محفظة أعمال أرامكو السعودية ما تعتقد أنه أكبر حقل بري مكتشف للنفط الخام التقليدي (الغوار) وأكبر حقل بحري مكتشف للنفط الخام التقليدي (السفانية) على مستوى العالم. وتنقل أرامكو السعودية إنتاجها من النفط الخام والمكثفات والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي من حقولها عبر شبكة خطوط أنابيب ضخمة إلى عدة مرافق، لمعالجته وتحويله إلى منتجات مكررة ومواد بتروكيميائية، أو إلى عملائها داخل المملكة، أو إلى فرض التصدير.

وتملك أرامكو السعودية وتشغل مرفق بقيق، وهو أكبر مرفق لمعالجة النفط الخام في الشركة وأكبر معمل لتركيز النفط الخام في العالم. كما تشغل أرامكو أربع فرض لتصدير النفط الخام، تسهم في تعزيز مرونتها التشغيلية وموثوقية الإمدادات. ولدى أرامكو السعودية مواقع تسليم دولية إستراتيجية في روتردام، هولندا، وسيدي كرير، مصر، وأوكيناوا، اليابان.

وتنتج أرامكو السعودية بشكل ثابت خمسة أنواع من النفط الخام العربي وهي النفط العربي الممتاز، والعربي الخفيف جدا، والعربي الخفيف، والعربي المتوسط، والعربي الثقيل. وتتوافق هذه الأنواع الخمسة وأنواع المزيج التي يمكن إنتاجها منها مع معظم المصافي في العالم.

وشكّل النفط العربي الممتاز، والعربي الخفيف جداً، والعربي الخفيف 68 % من إجمالي إنتاج الشركة للنفط الخام في 2022 والتي تصنف على أنها أنواع ممتازة. وفي عام 2022 كان قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية العميل الأكبر للنفط الخام الناتج من قطاع التنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية، حيث استخدم نحو 44 % من إنتاجه من النفط الخام. بينما بيع المتبقي من الإنتاج إلى عملاء عالميين وشركاء محليين.

إلى ذلك، تبحث شركة أرامكو السعودية عن المزيد من عمليات الاستحواذ في مجال الغاز الطبيعي المسال بعد أول صفقة على الإطلاق في الصناعة الشهر الماضي، حيث ترى طلبًا متزايدًا على الوقود. وأعلنت أرامكو الأسبوع الماضي عن دخولها السوق من خلال شراء حصة في شركة تستحوذ على حصص في أربعة مشاريع أسترالية للغاز الطبيعي المسال.

وقال رئيس التنقيب والإنتاج في أرامكو ناصر النعيمي، إن الشركة ستقيم الفرص في أماكن أخرى أيضًا. وقال: «نرى

مؤشرات على أن سوق الغاز الطبيعي المسال في وضع يتيح لها النمو الهيكلي على المدى الطويل، وتنوي أرامكو أن تصبح لاعبًا عالميًا رائدًا في مجال الغاز الطبيعي المسال».

ويعمل منتج النفط العملاق على تنويع أعماله بما يتجاوز أعماله الأساسية ويسعى لتحقيق نمو كبير في الغاز وحلول الطاقة منخفضة الكربون، وفقًا للنعيمي. وتقوم أوروبا بإضافة محطات الغاز الطبيعي المسال لتحل محل خطوط أنابيب الغاز الروسية، وفي آسيا، تنتقل العديد من الدول من أنواع الوقود الأكثر قذارة مثل الفحم وزيت الوقود إلى الغاز النظيف.

وقال المسؤول التنفيذي إن أرامكو قد تستخدم عمليات الاندماج والاستحواذ لبناء أعمالها في الغاز الطبيعي المسال، ملفتاً إلى إن الزيادة في التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال من 100 مليون طن في عام 2000 إلى ما يقرب من 400 مليون طن في عام 2022 تسلط الضوء على سبب اهتمام أرامكو بالانضمام إلى السوق المتنامية.

وتبلغ قيمة حصتها في شركة ميدأوشن اينرجي، التي وافقت على شرائها الأسبوع الماضي، 500 مليون دولار، مع خيار زيادة حصتها بشكل أكبر. وقال النعيمي: «سيمكننا هذا الاستثمار من تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز الطبيعي المسال، خاصة في الأسواق الرئيسية مثل آسيا وأوروبا حيث نشهد إنشاء المزيد من البنية التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال».

وتستكشف أرامكو أيضًا خيارات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال داخل المملكة، في حين سيتم استخدام أي كميات مخصصة من الغاز إما لتلبية الطلب المحلي أو احتياجات التصدير. وتهدف الشركة إلى زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 50 % على الأقل حتى عام 2030 مقارنة بمستويات 2021.

ومن المتوقع أن يبدأ حقل الجافورة الإنتاج في عام 2025، مع خطة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي تدريجيًا إلى 2 مليار قدم مكعب قياسي يوميًا بحلول عام 2030. وسيساعد إنتاج المزيد من الغاز أيضًا على استبدال النفط المحروق لإنتاج الطاقة، مما يؤدي إلى تحرير المزيد من النفط الخام للتصدير.

وتمتلك المملكة العربية السعودية بعضًا من أكبر احتياطيات الغاز في العالم، على الرغم من أنها تستخدم بشكل أساسي في السوق المحلية. وتحاول أرامكو تغيير ذلك وتخطط لإنفاق حوالي 100 مليار دولار في العقد المقبل لتعزيز إنتاج الغاز في المملكة. لكنها لا تنوي صنع الغاز الطبيعي المسال محلياً. وبدلاً من ذلك، ستستخدم الإمدادات الإضافية لتلبية الطلب المحلي المتزايد ولتصدير الهيدروجين الأزرق، وهو وقود يتم تصنيعه عن طريق تحويل الغاز. يُذكر ان المملكة العربية السعودية تعكف بالفعل للريادة في صناعة وتصدير الغاز الطبيعي المسال والتي تجسد المساعي السعودية الحثيثة في التحول المطرد في اعمال الطاقة لتسييل الغاز بغرض تصديره للعالم عبر اسطول من السفن الخاصة بنقل الغاز المسال وتسليمه للموانئ الرئيسة المهيّئة بمرافق تصنيع تعمل على إعادة الغاز المسال لحالته الأولى الغازية مما يفتح الأبواب على مصراعيها لتجارة أقوى للمملكة لنفاذ سوائل غازها الطبيعي للعالم معززة بمرتبة تنافسية عالية تضع المملكة سادس أكبر سوق للغاز في العالم.

نائب وزير الصناعة: السعودية تسعى إلى أن تكون مركزا إقليميا وعالميا لمعالجة المعادن الخضراء والمعادن المستقبلية الاقتصادية

أكد نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين المهندس خالد المديفر، أن إستراتيجية التعدين والصناعات المعدنية في المملكة تهدف إلى توفير المعادن اللازمة لتحقيق التحول الصناعي الوطني، وكذلك التحول العالمي نحو مستقبل أكثر خضرة، وقامت ببناء السياسات والبنية التحتية لتصبح السعودية مركزًا إقليميًا وعالميًا لمعالجة المعادن الخضراء والمستقبلية، من خلال الاستفادة من الموقع الإستراتيجي للمملكة، والبنية التحتية المتقدمة والطلب المحلي المرتفع.

وأوضح خلال كلمته في افتتاح مؤتمر أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد بمدينة الرياض, أن النمو الحاد في الطلب على المعادن لمواكبة التحول نحو الطاقة النظيفة الذي يواجهه العديد من التحديات، من أهمها اكتشاف الموارد الجديدة وتطويرها؛ التي تعادل 2 إلى 10 أضعاف الطاقات الإنتاجية الحالية، إضافة إلى تسريع عملية إصدار التصاريح للمناجم الجديدة، كما أنه يجب التخفيف من تأثير عمليات التعدين والمعالجة على المجتمعات والبيئة.

وبيّن أن تحول الطاقة العالمية ليس مجرد تحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، بل هو تحول يشمل المعادن الهامة بما في ذلك النحاس، والمعادن الأرضية النادرة، والنيكل، والليثيوم، والجرافيت، والسيليكون، التي تعد العمود الفقري لتقنيات الطاقة النظيفة، من توربينات الرياح إلى السيارات الكهربائية، مؤكدًا أن هناك حاجة إلى أكثر من 3 مليارات طن من المعادن والفلزات بحلول عام 2050 وفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وشدد على أن المملكة ملتزمة بالتحول إلى الطاقة الخضراء، ويتجلى ذلك من خلال تطوير إستراتيجية التعدين والصناعات المعدنية التي تم تصميمها لمعالجة التحديات الحاسمة، مثل تحفيز تمويل الاستكشاف في المراحل المبكرة، وضمان توافر البيانات الجيولوجية وموثوقيتها، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الاستدامة والإنتاجية، إضافة إلى إنتاج المعادن في الوقت المناسب.

وأشار نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين، إلى أن المملكة أنشأت إطارًا شاملاً لقطاع المعادن، لضمان أنشطة التنقيب والمعالجة والالتزام بالمعايير البيئية وإدارة الموارد، وتوجيه الاستثمارات نحو الممارسات المعدنية المستدامة والمسؤولة، إضافة إلى تصميم برامج استكشافية لتحديد الرواسب المعدنية وتقييمها، وكذلك الحرجة والنادرة المحتملة، وتطوير تقنيات استخراجها؛ الأمر الذي يؤكد التزام المملكة بتقليل الأثر البيئي وتحقيق الريادة المستدامة في الممارسات التعدينية.

73 % من تجار التجزئة يستخدمون النفط الخام على المدى الطويل .. رهان على ارتفاع الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام، حيث تراجعت عقب ارتفاعات قياسية سابقة على أثر الحرب المستعرة في الشرق الأوسط.

وتشعر الأسواق بالقلق من أنه إذا تصاعد الصراع، فإنه قد يضر بإمدادات الشرق الأوسط ويفاقم العجز المتوقع لبقية العام الجاري.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الصراع المشتعل في الشرق الأوسط أدى إلى تضخيم مشكلات انقطاع الإمدادات النفطية، خاصة في ضوء احتمالات تورط كل من الولايات المتحدة وإيران في هذا الصراع، وقد كانت إيران أخيرا مساهما في العرض الإضافي هذا العام.

وذكر المحللون أن تجار التجزئة يرجحون زيادة الاتجاه الصعودي للنفط الخام، حيث إن المخاوف من انقطاع الإمدادات قد تقدم دعما على المدى القريب، لافتين إلى أن أسعار النفط عكست مسارها وعوضت خسائرها الفادحة خلال الأسبوعين الماضيين.

وأشار المحللون إلى أن نحو 73 في المائة من تجار التجزئة يستخدمون النفط الخام على المدى الطويل وأن معظمهم ما زالوا متحيزين نحو الاتجاه الصعودي، ما يعني أن الأسعار قد لا تنخفض في المستقبل.

ورجحوا هيمنة الحديث عن ذروة الطلب النفطي العالي على مؤتمر الأطراف الـ28 الذي سيعقد في الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر في أبوظبي.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل، مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، إن المخاوف بشأن ارتفاع التضخم تقلصت في السوق النفطية، كما أنها تشعر بالقلق إزاء احتمال امتداد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى بقية الشرق الأوسط.

ولفت إلى قيام «أوبك» برفع توقعاتها للطلب على المدى المتوسط والطويل في توقعاتها السنوية، حيث ذكرت أنه قد تكون هناك حاجة لاستثمارات تبلغ نحو 14 تريليون دولار لتلبية الطلب، وأكدت أنها ترى أن الطلب يرتفع عما كان متوقعا قبل الوباء، كما ضاعفت المجموعة اعتقادها بأن النفط يجب أن يشكل جزءا من تحول الطاقة وإلا ستحدث فوضى في مجال الطاقة والاقتصاد.

من جانبه، أكد روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أنه كان من المفترض أن تكون بيانات التضخم الأمريكية الإيجابية هي القوة الدافعة للأسواق هذا الأسبوع ولكن طغت عليها التوترات الجيوسياسية وقد تستمر التطورات حول التوترات في الشرق الأوسط في كونها حافزا وتنال كثيرا من معنويات السوق وتحد من الرغبة في المخاطرة.

وأشار إلى عودة المكاسب السعرية المرتبطة بالحروب ومخاطر عدم الاستقرار، وهو ما زاد التكهنات حول احتمال قيام «أوبك +» بزيادة إنتاجها من النفط الخام في أوائل العام المقبل، لافتا إلى أن اندلاع المواجهات المسلحة أنهى فترة من الهدوء النسبي في المنطقة، ويمكن أن يكون له في النهاية تأثير على العرض والأسعار.

من ناحيته، قال ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول»، لأبحاث النفط والغاز، إن إمدادات النفط من إيران

ارتفعت في الأشهر الأخيرة بسبب مرونة وتقلص في تطبيق العقوبات من جانب الولايات المتحدة نتيجة قلق الولايات المتحدة بشأن ارتفاع أسعار الطاقة.

ولفت إلى أنه إذا عاد تطبيق العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني بشكل أكثر صرامة فقد يؤدي ذلك إلى خسارة محتملة لما لا يقل عن 500 ألف برميل يوميا من إمدادات النفط وهو ما من شأنه أن يمحو الفائض المتوقع حاليا لعام 2024 – وذلك بحسب تقارير دولية.

بدورها، ذكرت نايلا هنجستلر، مدير إدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية سابقا، أن كثيرا من صناديق التحوط تلمح إلى أن التوترات في الشرق الأوسط ستستمر في التأثير على الأسعار وربما على العرض والإمدادات النفطية من المنطقة.

وتوقعت أن تطلب السوق مزيدا من الإمدادات وتحديدا إذا تجاوزت الأسعار مستوى 110 دولارات للبرميل، مرجحة أن تبدأ الإدارة الأمريكية في تطبيق عقوبات على صادرات النفط الإيرانية بشكل أكثر صرامة بسبب دورها في الصراع الحالي، ما سيؤدي ذلك إلى تشديد سوق النفط بشكل أكبر.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط قليلا أمس بعد أن ارتفع أكثر من 4 في المائة في الجلسة السابقة مع تقييم الأسواق لاحتمال تعطل الإمدادات مع استمرار الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال التعاملات أمس، انخفض خام برنت 18 سنتا بما يعادل 0.2 في المائة إلى 87.97 دولار للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 16 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 86.22 دولار للبرميل.

وكان الخامان القياسيان قد ربحا أكثر من 3.50 دولار الإثنين بفعل أنباء الصراع بعد تراجعهما بشدة في تعاملات متقلبة الأسبوع الماضي.

ورغم أن إسرائيل تنتج كميات قليلة للغاية من النفط الخام، فإن الأسواق تشعر بالقلق من أنه إذا تصاعد الصراع فإنه قد يضر بإمدادات الشرق الأوسط ويفاقم العجز المتوقع لبقية العام.

وقال محللون إن الاضطرابات قد تدفع الولايات المتحدة أيضا إلى تشديد عقوباتها على إيران والإضرار بصادرات النفط الإيراني.

وفي إشارة أكثر إيجابية للإمدادات، قالت مصادر إن فنزويلا والولايات المتحدة أحرزتا تقدما في المحادثات التي يمكن أن تفضي إلى تخفيف العقوبات على كاراكاس من خلال السماح لشركة نفط أجنبية إضافية واحدة على الأقل بالحصول على النفط الخام الفنزويلي في ظل بعض الشروط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 89.99 دولار للبرميل الإثنين مقابل 87.30 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات على التوالي وأن السلة خسرت خمسة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي والذي سجلت فيه 94.99 دولار للبرميل.

أسعار الغاز في أوروبا عند أعلى مستوى في 4 شهور .. قفزت 27 % خلال يومين

الاقتصادية

سجلت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في التعاملات الأوروبية ارتفاعا جديدا أمس لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أربعة شهور في ظل المخاوف بشأن البنية التحتية لشبكات الغاز الأوروبية وتداعيات التوترات في الشرق الأوسط.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن سعر العقود الآجلة ارتفع بنسبة 12 في المائة إلى أقل قليلا من 50 يورو لكل ميجا واط/ ساعة، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف يونيو الماضي، بعد ارتفاعه أمس الأول بنسبة 15 في المائة، وبذلك قفزت الأسعار 27 في المائة خلال يومين.

واستمر ارتفاع الأسعار بعد تقرير نشرته «بلومبيرج» عن تحقيق في تسريب من خط أنابيب غاز تحت البحر بين فنلندا وإستونيا واحتمال أن يكون ناجما عن عمل تخريبي متعمد.

وارتفع سعر العقود الهولندية القياسية للغاز الطبيعي بنسبة 11 في المائة إلى 48.88 يورو لكل ميجاواط/ ساعة تسليم الشهر المقبل خلال التعاملات أمس، في حين ارتفع سعر الغاز البريطاني بنسبة 12 في المائة.

يأتي ذلك في وقت رجح فيه بنك جولدمان ساكس أن يؤدي تقليص إنتاج الغاز في إسرائيل بسبب الحرب في غزة إلى تراجع المعروض العالمي، لكن التأثير في أسعار الغاز الأوروبية هامشي حاليا.

وقال جولدمان ساكس في مذكرة: «تقليص المعروض من الغاز الطبيعي المسال عالميا يعد هامشيا بالنسبة إلى أسعار منصة تي.تي.إف (الهولندية لتداول عقود الغاز الآجلة) في الوقت الحالي، إذ إن تأثيره النهائي في المعروض في منطقة شمال غرب أوروبا التي تحدد سعر تي.تي.إف أقل من الحجم الإجمالي للتعطل».

وارتفعت أسعار النفط والغاز في أنحاء العالم الإثنين بسبب أحدث صراع في الشرق الأوسط، وكذلك إضراب العمال في محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال في أستراليا.

وأضاف جولدمان ساكس أن الطقس المعتدل حتى الآن هذا الشهر عوض أثر التعطيل المحتمل في إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

ومع ذلك، يرى البنك أن المخاطر على أسعار الغاز في أوروبا تميل نحو الاتجاه الصعودي نظرا إلى حالة عدم اليقين حول مدة تعطل إنتاج الغاز وفي ظل تزايد الغموض حول التداعيات الجيوسياسية للصراع المستمر في الشرق الأوسط.

يشار إلى أن شركة جاسجريد الفنلندية المشغلة لشبكة الغاز قالت في بيان: إن خط أنابيب غاز تحت البحر يمتد بين فنلندا وإستونيا تم إغلاقه بعد تراجع غير معتاد في الضغط.

وأضافت الشركة في البيان: «بناء على عمليات الرصد هناك اشتباه بوجود تسرب في خط الأنابيب البحري بين فنلندا وإستونيا».

وذكرت الشركة أنها تنسق مع الشركة المشغلة في إستونيا للتحقيق في سبب التسرب.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن الحادث الحالي تم احتواؤه حاليا، فإن المخاطر المحتملة ستكون تذكيرا بالانفجارات التي وقعت في خط نورد ستريم منذ عام.

وفي الأسابيع الأخيرة، زادت دول الاتحاد الأوروبي كميات الغاز الطبيعي المسال الروسي التي تشتريها رغم الحرب في أوكرانيا، ما يوضح تعقيدات إيجاد بديل لمصدر الطاقة الحيوي هذا مع اقتراب فصل الشتاء.

وبعد بدء الحرب في فبراير 2022، قلصت موسكو بشكل حاد من صادرت الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، ما دفع دوله الـ27 للبحث عن مصادر بديلة في ظل اعتمادها على الوقود التقليدي.

واستثمرت دول الاتحاد في البنى التحتية لموانئها، وزادت العام الماضي كميات الغاز الطبيعي المسال التي تشتريها بنسبة 70 في المائة. وتشكل الولايات المتحدة مصدر 40 في المائة من كميات هذا الغاز المنقول عبر السفن.

شركة أمريكية تفوز بعقد مدته 5 أعوام من «بتروبراس» البرازيلية الاقتصادية

أعلنت شركة «أوشنيرنج إنترناشونال» الأمريكية للهندسة والتكنولوجيا التطبيقية فوز شركة «مارين برودكشن سيستمز دو برازيل» المملوكة لها بالكامل بعقد مدته خمسة أعوام مع شركة النفط البرازيلية العملاقة المملوكة للدولة «بتروبراس».

ويتضمن العقد تشغيل ثلاثة أنظمة قائمة لرفع أنابيب الحفر في حقول النفط، حيث تتوقع الشركة تحقيق إيرادات تبلغ 75 مليون دولار خلال مدة العقد.

ووفقا للعقد ستواصل «أوشنيرنج» تقديم خدماتها لشركة «بتروبراس» للاستفادة من الأنظمة الثلاثة الموجودة مع تركيب أنظمة التحكم في صيانة الآبار وإدارة المشروع وتقديم خدمات الدعم والهندسة اللازمة له.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تقوم الشركة الأمريكية باستبدال بعض مكونات الأنظمة الموجودة خلال العام المقبل، حيث ستستخدم مكونات يتم تصنيعها في مصنعها في مدينة نيتروي البرازيلية، بحسب «الألمانية».

ومن المنتظر أن تبدأ الشركة العمل الميداني لتنفيذ العقد الجديد بعد انتهاء العقد الحالي أو بعد 18 شهرا من توقيع العقد الجديد.

ووفقا للعقد الجديد يمكن لشركة «بتروبراس» طلب إضافة نظام رابع لرفع أنابيب الحفر، مع إخطار «أوشنيرنج» بذلك قبل منتصف ديسمبر المقبل. وفي هذه الحالة سيكون لدى «أوشنيرنج» مهلة مدتها 18 شهرا إضافية لبناء النظام الجديد الذي يمكن أن يدخل الخدمة في يونيو 2025.

تراجع شحنات النفط الخام الروسية المحمولة بحرا إلى 3.23 مليون برميل يوميا

الاقتصادية

تراجعت صادرات روسيا من النفط الخام المحمول بحرا من الارتفاع الذي وصل لأعلى مستوى دام 13 أسبوعا، في غضون الأيام السبعة المنتهية في 8 أكتوبر الجاري، مع الحفاظ على متوسط تدفق على مدار أربعة أسابيع بالتوافق مع خفض الصادرات التي تعهدت موسكو بالحفاظ عليه حتى نهاية العام.

وكشفت بيانات تتبع السفن لوكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، أنه تم شحن نحو 3.23 مليون برميل يوميا من النفط الخام من الموانئ الروسية الأسبوع الماضي بتراجع بلغ نحو 490 ألف برميل في اليوم خلال الأيام السبعة السابقة.

وأدى ذلك إلى تقليل المعدل في الأسابيع الأربعة الأقل تقلبا إلى نحو 3.26 مليون برميل يوميا.

وجاء التراجع بعد عدم استمرار الشحنات القياسية التي تم شحنها من ميناء مورمانسك بالقطب الشمالي في الأسبوع السابق.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي في أوائل أغسطس الماضي، إن موسكو ستطيل أمد قيود التصدير بمستوى مخفض هو 300 ألف برميل يوميا، أقل من متوسط شحناتها في الفترة من مايو إلى يونيو حتى نهاية العام الجاري.

وتشير حسابات «بلومبيرج» إلى أن الشحنات عبر الموانئ ستكون الآن نحو 3.28 مليون برميل في اليوم.

يذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمر الحكومة بتوفير تمويل من الدولة لضمان موسم تدفئة سلس بطرق تشمل فرض قواعد تنظيمية على أسعار زيت الوقود المخصص للتدفئة المنزلية في بعض المناطق.

وتواجه روسيا نقصا في الوقود وارتفاعا في أسعاره في الشهور القليلة الماضية. ويتزايد الطلب على زيت الوقود في القطب الشمالي والمناطق الأخرى التي تواجه شتاء قاسيا.

وجاء في الوثيقة المنشورة على موقع الكرملين الإلكتروني أن الحكومة ستوفر أموالا لمورمانسك ومناطق أخرى في القطب الشمالي للاستعداد لموسم التدفئة 2023 - 2024، ومن أجل «بدء تنظيم أسعار زيت الوقود المخصص لموسم التدفئة».

ورغم أن روسيا واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، عانت نقص البنزين والديزل وارتفاع الأسعار محليا في الشهور القليلة الماضية، لأن أسعار التصدير المرتفعة جعلت من مصلحة مصافي التكرير بيع منتجاتها في الخارج.

وفرضت روسيا في 21 سبتمبر حظرا على صادرات الوقود لمحاربة ارتفاع أسعار البنزين والديزل ونقص الوقود خلال موسم الحصاد. وقال الكرملين إنه لا يوجد موعد نهائي لرفع الحظر، وإن القيود ستظل قائمة طوال فترة الاحتياج إليها.

كما قال ديميتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين للصحافيين: إن إجراءات أخرى لضمان استقرار سوق الوقود سيتم بحثها بمجرد رفع الحظر.

3 وزارات سعودية لتمكين أفريقيا من الطاقة النظيفة

محمد العتيبي (الرياض)

عكاظ

شدد المشاركون في جلسات أسبوع المناخ في الرياض، أمس (الثلاثاء)، على ضرورة الوصول إلى انبعاثات كربونية صفرية، وهو ما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأعلن برنامج استدامة الطلب على البترول التابع لوزارة الطاقة، بالتعاون مع وزارتي الاتصالات وتقنية المعلومات، والصحة، عن مبادرة «تمكين أفريقيا»، لتوفير حلول الطاقة النظيفة والاتصال والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.

وتبنت المبادرة حلول الطهي النظيف لتوفير الغذاء، الذي يُعد عنصراً رئيساً في مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، كما أن المبادرة التي ستمكن المجتمعات في جميع أنحاء أفريقيا، تُمثل خطوة مهمة في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين حياة الملايين وبقيادة برنامج استدامة الطلب على البترول، ووزارتي الاتصالات وتقنية المعلومات، والصحة، إذ تمول المبادرة مواقد الطهي الكهربائية، وتقدم أيضاً حلول الاتصال الأساسية، ومنصات التعليم الإلكتروني، وخدمات الصحة الإلكترونية للمناطق الريفية في أفريقيا.

وتوفر مبادرة حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء، التي تم إطلاقها في عام 2021، ضمن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وقود الطهي النظيف، بما في ذلك غاز البترول المسال (LPG)، والطاقة الشمسية، وغيرها، لـ 750 مليون شخص حول العالم.

وتقدم هذه المبادرة حلولاً مستدامة على مستوى العالم، التي يواجه كثير منهم أضراراً هائلة بسبب ممارسات الطهي التقليدية الخطرة، مثل استخدام الفحم والخشب، ويمكن لحلول الطهي النظيف إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح من خلال التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذه الممارسات التقليدية.

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد الدكتور أيمن غلام، في إحدى الجلسات، أن المؤشرات المناخية المستقبلية تعطي مؤشراً على زيادة احتمالية التعرض للظواهر الجوية الشديدة على أغلب مناطق المملكة.

يذكر، أن أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، يشمل 4 مسارات رئيسية لتقديم مساهمات تركّز على المنطقة وترشد عملية التقييم العالمية، وهي أنظمة الطاقة والصناعة والمدن والمجتمعات الحضرية والريفية والبنية التحتية والنقل، والأرض والمحيطات والغذاء والمياه، والمجتمعات والصحة وسبل العيش والاقتصادات.

السعودية تطلق مركزاً دولياً لأبحاث السفر والسياحة المستدامة

الرياض: محمد هلال

الشرق الأوسط

أطلق المركز العالمي للسياحة المستدامة (الثلاثاء) على هامش أسبوع المناخ المنعقد في الرياض مركز أبحاث عالميا جديدا، بمبادرة من وزارة السياحة السعودية، ليكون مرجعا للأبحاث التطبيقية وأفضل الممارسات، والأدوات العملية المصممة لتسريع انتقال قطاع السفر والسياحة إلى تحقيق هدف الحياد الصفري.

وبحسب المعلومات الصادرة فإن إنشاء المركز يرجع إلى أن قطاع السفر والسياحة منذ 2019 يتحمل المسؤولية عن أكثر من 8 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، مشيرة إلى أنه في حال لم يتم اتخاذ إجراءات للحد من زيادتها، فإن من المتوقع أن ترتفع الانبعاثات الكربونية في القطاع 20 في المائة بحلول عام 2030.

وذكر المركز أنه للتصدي لهذه المشكلة، يهدف إلى إقامة شراكة مع 100 جامعة ومؤسسة دولية معنية من شتى أنحاء العالم بحلول عام 2030 للاستثمار في الأدوات والموارد العملية التي ستحقق الاستدامة في القطاع، في الوقت الذي انضمت بالفعل مؤسسات أكاديمية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة والصين وفرنسا وإسبانيا وهولندا إلى المركز العالمي للسياحة المستدامة لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع.

أفضل الممارسات

وسيعمل المركز على توفير أفضل الممارسات لتلبية احتياجات القطاع بأكمله، ويشمل ذلك الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تمتلك أهدافا واضحة مستندة إلى العلم، وكذلك المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تشكل 80 في المائة من القطاع، ولكنها غالباً ما تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من تحقيق هدف الحياد الصفري.

علاوة على ذلك، سيستكشف المركز مجالات مختلفة للعمل، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد، وخفض الانبعاثات عبر النطاقات 1 و2 و3 للانبعاثات، فضلاً عن الحد من هدر الغذاء والموارد الأخرى بما في ذلك المياه، وفي الوقت نفسه حماية الطبيعة ودعم المجتمعات المحلية.

وقال أحمد الخطيب، وزير السياحة السعودي إن هذه المبادرة تأتي امتداداً لقرار تأسيس المركز العالمي للسياحة المستدامة في السعودية، الذي أعلن عنه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان خلال مبادرة السعودية الخضراء في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، «وسيلتزم مركز الحلول العالمية لدينا بتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ووجهات السفر والمسافرين بإمدادهم

بالموارد التي يحتاجون إليها لتحقيق الحياد الصفري».

وأشار وزير السياحة السعودي إلى أن الهدف أن يحقق المركز الريادة في مجال السياحة البيئية، ويوفر أدوات وحلولا لا غنى عنها لجميع الأطراف المعنية، وسيحظى بدعم من المركز العالمي للسياحة المستدامة ووزارة السياحة السعودية من أجل تمكين قطاع السفر والسياحة ودعمه لتبني الحلول البيئية المستدامة.

بيانات موثوقة

من جهتها، قالت غلوريا جيفارا، المستشارة الخاصة لوزير السياحة السعودي، إن الوصول إلى بيانات موثوقة لمجال السياحة أمر حاسم لتقدم جهود الاستدامة بكفاءة، وسيوفر المركز العالمي للأبحاث حلاً عملياً، مصمماً خصيصاً لتلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسافرين والمجتمعات المحلية في الوجهات السياحية.

وتابعت أن المركز يعمل بوصفه نقطة شاملة للمعلومات الحديثة والموثوقة، التي تحدد أهدافًا وغاياتٍ واضحة للمستقبل، وسيساعد بنهجه التعاوني على التصدي لتحديات القطاع عموماً، والارتقاء بمكانة السفر بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من الحل.

وأضافت جيفارا أن المركز العالمي للسياحة المستدامة حصل على دعم من عدد من الأكاديميين الذين ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية عالمية بارزة، بما في ذلك كلية ليه روش السويسرية، والمدرسة الفندقية في لاهاي، وجامعة آي إي مدريد، وجامعة تمبل، وجامعة تسينغهوا، وجامعة هارفارد، وجامعة نيويورك، وجامعة جورج واشنطن.

وأكدت أن هؤلاء الأكاديميين سيتعاونون مع المركز العالمي للأبحاث، لدفع عجلة الأبحاث الرئيسية التي ستستند إلى سوق متعددة، وتمكن الجهات الرئيسية في قطاع السفر والسياحة من اتخاذ إجراءات تهدف إلى الانتقال إلى ممارسات مستدامة.

يذكر أن المركز العالمي للسياحة المستدامة يعد تحالفا عالميا متعدد الدول والأطراف المعنية في العالم، ويتولى قيادة قطاع السياحة وتسريع نموه وانتقاله إلى الحياد المناخي، فضلاً عن التشجيع على العمل لحماية الطبيعة ودعم المجتمعات، كما يهدف إلى تحفيز الانتقال إلى الحياد المناخي من خلال توفير المعرفة والأدوات وآليات التمويل وتحفيز الابتكار في قطاع السياحة.

السعودية تزيد الحراك الإقليمي للتخفيف من آثار التغير المناخي

الشرق الأوسط

شهدت جلسات اليوم الثالث من فعاليات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، سلسلة من النقاشات المتعلقة بقضايا التغير المناخي، في حراك إقليمي واسع للتخفيف من آثار هذه الظاهرة على المنطقة.

وتطرقت جلسة معنية بالاقتصاد الدائري للكربون نحو الحياد الصفري من الانبعاثات، إلى الجهود التي اتخذتها المملكة منذ إطلاق «رؤية 2030» لتوسيع نطاق عملها في جهود التعامل مع تحديات المناخ، وتقديمها إطار الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعدّ نهجاً شاملاً متكاملاً يعتمد على أدوات متعددة لإدارة الانبعاثات.

وقال كبير المهندسين في الاقتصاد الكربوني الدائري في وزارة الطاقة، همام الغامدي: إن السعودية تطبّق مزيجاً من العوامل والوظائف التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتي تسرع وتيرة التخفيف من الانبعاثات ورفع مستوى الاقتصاد المستقبلي من أجل التحول للهيدروجين النظيف.

وبيّن أن المملكة لديها مركز مختص لمراقبة التغيرات المناخية من أجل احتجاز أكثر من 24 مليون طن من الكربون، مؤكداً أن السعودية تمضي لقيادة الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف إلى 2030.

بدوره، أوضح نائب الرئيس لكفاءة الطاقة وإدارة الكربون في «سابك» السعودية، الدكتور فهد الشريحي، أن المملكة لديها خطط واضحة لتخفيف التكلفة ورفع مستوى الكفاءة، مفيداً بأن التحول للهيدروجين النظيف يساعد على التخلص من الكربون.

من جهته، ذكر الرئيس التنفيذي للنمو في «كاربون كلين» كريشنا سينغانيا، أن التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تعمل على تطوير وتقليل تكلفة احتجاز الكربون، موضحاً أن الوصول إلى الحد الصفري من الانبعاثات يحدث خلال فترة تصل إلى 5 أعوام.

وأضاف سينغانيا، أن هناك فجوة ما بين التكلفة المخصصة للمصانع والموجهة للتخفيف من الانبعاثات، وأن الوصول إلى الأهداف المنشودة تتطلب عملاً تكاملياً وشمولياً.

وتابع كريشنا سينغانيا، أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في اقتناص الفرص من خلال خلق الشراكات مع الجهات المنظمة والتشريعية في البلدان.

من جانب آخر، شارك وزير الحكومة المحلية في ألبانيا آربجان مازنيكو، والرئيس التنفيذي المكلّف - صندوق استثمارات المناخ، لويس تينو، وكذلك اختصاصي التفاعل الشامل والاندماج - رئاسة «كوب 28»، آصف نواز شاه، في جلسة بعنوان «لمحة عن مستقبلنا الحضري»، وذلك ضمن اليوم الثالث من «أسبوع المناخ» المقامة حالياً في الرياض.

ارتفاع المصانع السعودية الحاصلة على التصريح البيئي 72%

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ارتفاع عدد المصانع السعودية الحاصلة على التصريح البيئي من 18 في بداية عام 2021 لتصل إلى 72 في المائة، مع نهاية النصف الثاني من العام الجاري.

يأتي ذلك بالتزامن مع فعاليات أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، والذي تستضيفه الرياض حالياً بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وكشفت الوزارة عن بلوغ عدد المصانع الحاصلة على التصريح البيئي 7239 مصنعاً، مؤكدةً أن الحصول على التصريح البيئي يعد شرطاً أساسياً لمنح الترخيص الصناعي؛ وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بإدراج التصاريح البيئية ضمن الاشتراطات الأساسية لإصدار تراخيص مزاولة الأنشطة ذات الأثر البيئي. وبينت أن هذا الارتفاع يعكس جهود الوزارة في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة في القطاع، حيث حرصت على توفير التسهيلات اللازمة للمصانع للحصول على التصريح، بما في ذلك التنسيق مع الجهات المختصة لوضع الحلول لأي تحديات قد تواجهها في هذا الشأن.

وأكدت وزارة الصناعة استمرارها على رفع نسبة المصانع الملتزمة بالحصول على التصريح البيئي، والوصول إلى تحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية في القطاع.

ودعت جميع المصانع من أجل المسارعة في الحصول على التصريح من خلال استكمال الإجراءات اللازمة، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.

أمير الشرقية يدشن منصة ربط السوق الخليجية للكهرباء مع العراق

علي شهاب - الدمام

مكة

دشن أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف أمس، منصة مشروع ربط السوق الخليجية للكهرباء مع جمهورية العراق، بمقر هيئة الربط الكهربائي الخليجي بمدينة الدمام، مشيدا بجهود القائمين في هيئة الربط الكهربائي الخليجي، مشيرا إلى أن جهودهم هي تجسيد لأمن الطاقة من خلال تواجدها باستمرار في شبكات دول مجلس التعاون الخليجي، والدول المشاركة في المشروع».

من جانبه أشار نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للربط الخليجي، المهندس يعقوب الكيومي، أن مشروع الربط مع العراق يحقق أحد أهداف الهيئة في التوسع لفتح آفاق السوق الخليجية لتبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون وجمهورية العراق، وستمكن المنصة الدول الخليجية من عقد صفقات ثنائية أو متعددة الأطراف، بالإضافة إلى حجز الخطوط المطلوبة لنقل الطاقة الكهربائية فيما بينها».

وأكد الكيومي أن مشروع منصة تبادل وتجارة الطاقة يعتبر بمثابة نظام دقيق لإدارة السوق الكهربائية، ومن أجله ستقوم الهيئة باستبدال نظام إدارة سوق الكهرباء الحالي بنظام جديد يتواكب مع المرحلة الجديدة، للاستجابة بشكل صحيح لتطور السوق المستمر ويحقق الأهداف والاحتياجات المحددة لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في ربطها مع جمهورية العراق الشقيقة.

وكشف الكيومي بأن الهيئة حالياً تقوم بتنفيذ 3 مشاريع لتوسعة الرابط الكهربائي الخليجي، هي: توسعة الربط مع دولة الكويت، والتوسعة مع دولة الإمارات ، والربط المباشر مع سلطنة عمان، كما عملت الهيئة على دراسة إمكانية توسيع شبكتها من خلال توقيع مذكرات تفاهم لدراسة ربط شبكتها مع الشبكات الكهربائية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، مشيرا إلى أن الاحتفال بتدشين مشروع الربط مع جمهورية العراق، يعد خطوة واعدة نحو الوصول إلى شبكات دولية أخرى»، وأوضح إن وجود هيئة الربط بالمنطقة الشرقية بجوار كبرى شركات الطاقة، يؤكد قيمة دور الهيئة ويعزز قدرتها في قراءة اتجاهات مستقبل الطاقة وتقدير الاحتياجات الفعلية من واقع المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها.

أسبوع بلا كهرباء بمعارض وصناعية عكيشية مكة

فيصل السلمي - مكة المكرمة

مكة

منذ نحو أسبوع تعيش معارض السيارات والورش بصناعية العكيشية جنوب العاصمة المقدسة، بلا كهرباء، بعد توقف المولدات التقليدية في الموقع، مما تسبب في تكبد أصحابها خسائر فادحة.

وأوضح صاحب أحد المعارض، هاني القدم، أن لهم أسبوعا بدون كهرباء، وتعطلت أعمالهم، مضيفا أن جميع المعارض بدون تصاريح رسمية.

ولفت إلى أن تجهيز معرضه كلفه 170 ألف ريال في سبيل الحصول على الرخصة، بيد أنه لم يحصل عليها رغم مرور 3 سنوات.

من جانبه بين رئيس طائفة المعارض بمكة المكرمة مشعل القثامي لـ«مكة» أن العقود المبرمة مع المستثمر نصت على أن يتحمل تكاليف المولدات الموقتة حتى دخول الكهرباء العامة، ولكنه خالف ذلك، مع أنه طالبهم بدفع 21 ألف ريال عن كل معرض.

وطالب الجهات ذات العلاقة بالتدخل الفوري لإنهاء معاناتهم التي كبدتهم خسائر مادية.

تداعيات المشكلة

- اضطر بعض أرباب المعارض للاستعانة بمولدات موقتة.
- ورش السيارات المجاورة انقطع عنها التيار الكهربائي لتتوسع المعاناة.
- جميع المعارض بدون تصاريح رسمية تخول لهم إيصال الخدمات.

شكراً